

المركز  
المصري  
للفكر  
والدراسات  
الاستراتيجية

تحديات النوع  
الاجتماعي  
والأمن..  
تهديدات  
مركبة



## تحديات النوع الاجتماعي والأمن تهديدات مركبة

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

إخراج في: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: 2024

رقم الإيداع: 2023/30635

الترقيم الدولي: 978-977-87240-2-8

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862

20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

# المحتويات

4		المقدمة
12	دراسات الأمن النسوية.. بين جهود التنظير والواقع الدولي (دراسة نظرية) د. علياء وجدي	الفصل الأول
44	المرأة والحرب: أدوار متعددة وخسائر لا متناهية هالة فودة	الفصل الثاني
80	المرأة والإرهاب: على الطريق بين المشاركة والمواجهة أسماء كمال	الفصل الثالث
124	دور النوع الاجتماعي في بناء السلام بالتركيز على دور المجتمع المدني د. أمل حماده	الفصل الرابع
150	التجارة بالنساء: تهديد عابر للحدود داليا يسري	الفصل الخامس
226	اللاجئات والنازحات: معاناة مركبة مستمرة آلاء برانية	الفصل السادس
262	المخيمات: تهديد مزدوج للمرأة (مخيم الهول نموذجًا) منى قشطة	الفصل السابع
302	المؤسسات الدولية تعزز دور المرأة في تحقيق السلم والأمن هايدي القصبي	الفصل الثامن
336	المجتمع المدني وأمن المرأة: بين التوظيف والتعزيز سلمى عبد المنعم	الفصل التاسع
370	المرأة وإدارة قضايا الأمن والدفاع: نماذج بارزة د. رشا غريب	الفصل العاشر
408	استخلاصات ونتائج الدراسة د. دلال محمود	الخاتمة

## المقدمة

إن مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم اتساعاً واختلافاً بين الباحثين حول العديد من جوانبه، مثل: تعريف الأمن ذاته، مستويات الأمن (الشخصي، الوطني، الإقليمي، الدولي)، أبعاده (أمن عسكري، أمن سياسي، أمن اقتصادي، أمن اجتماعي...)، تحديد مصادر تهديد الأمن، أدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن. وتعددت التعريفات التي قدمها المفكرون لتركز على أحد الأبعاد، وإن كان جل اهتمامها هو البعد العسكري باعتبار أن التهديدات العسكرية هي وحدها ما يهدد الشعوب بالأمن. وظلت هذه النظرة المحدودة سائدة إلى أن قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، تعريفه لمفهوم الأمن الإنساني؛ حيث قدم محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد

الأمني، وحدد أبرز خصائصها في أنها: ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما، ومتداخلة بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يزيد من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقاً لمفهوم الأمن التقليدي. وحدد التقرير سبعة أنماط من الأمن وفقاً لنوع التهديدات، هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.”

هذا التعدد والتنوع الواسع في تعريفات مفهوم الأمن يوضح عدة أمور، أهمها: أن مفهوم الأمن قد عرف خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية تطوراً مهماً ومؤثراً في الفكر والسياسة، ولكن هذا التطور لم يكن على مستوى واحد في الدول والأقاليم المختلفة. ولتوضيح ذلك يمكن القول، إن الأمن العسكري بمفهومه التقليدي كان مسيطراً على الفكر والسياسة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، واستمر هذا المفهوم التقليدي للأمن راسخاً حتى منتصف الستينيات تقريباً، ثم تطور مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن غير التقليدي، منذ أواخر الستينيات.

وفي الثمانينيات والتسعينيات مع ظهور قضايا التنمية الاقتصادية، بأبعادها الاجتماعية المختلفة، وغيرها من المشكلات البيئية، ظهرت أبعاد جديدة في مفهوم الأمن، كالأمن الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي. ومن هذا التطور يتضح أن مفهوم الأمن مفهوم شامل يجمع الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية للأمن. لم يكن التطور الذي شهده مفهوم الأمن في هذه المرحلة بعيداً عن تطور غيره من المفاهيم والحقول المعرفية، فقد تنامي مفهوم ”الجندر” أو ”النوع الاجتماعي”، إلى أن ظهرت النظرية ”النسوية Feminism” في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، والتي تعتبر إسهاماً نظرياً مميزاً في طرحه، خاصة في حقل العلاقات الدولية؛ حيث عملت على إبراز كيف أن الحقل يعاني درجة كبيرة من الهيمنة والمركزية الذكورية، وبالتالي

تتميش وإقصاء النساء ووجهات نظرهن على المستوى الفكري والنظري بشكل مماثل لما تعانيه النساء على المستوى العملي. وهدفت النظرية إلى تقديم أداة تحليلية تبرهن على أن الكثير من المفاهيم الأساسية (مثل: الدولة، والسيادة، والقوة، والعقلانية.. إلخ) التي بُنيت عليها النظريات السائدة تنحاز وتعكس القيم والصفات الذكورية، مما جعلها تقدم معرفة متجزئة وغير حيادية. تطور هذا الاتجاه القائم على النوع الاجتماعي ليرسخ المصطلح ويتسع استخدامه لوصف الأدوار المبنية اجتماعياً للنساء والرجال. إنّه هوية مكتسبة يتم تعلمها وتتغير بمرور الوقت وتتنوع على نطاق واسع داخل الثقافات وفيما بينها.

تقدم الأمم المتحدة فهماً عميقاً لأهمية النوع الاجتماعي في دراسة العديد من الظواهر، وتفسير العديد من التحديات التي تحيط المجتمعات المختلفة بمظاهر متنوعة. وبعبارة أخرى، يشير النوع الاجتماعي إلى الخصائص والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الشخص ذكراً وأنثى، وكذلك العلاقات وديناميات القوة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، وعلى عكس الجنس البيولوجي يتم بناء هذه الصفات والفرص والعلاقات اجتماعياً وتعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. فهي ليست ثابتة ولكنها محددة بالسياق والوقت، حيث يحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقع ومسموح به ومحط تقييم في المرأة أو الرجل في سياق معين.

وبعبارة موجزة، فإن النوع الاجتماعي تمييز طبيعي لا يجب تجاهل تأثيره فيما تواجهه البشرية من مشكلات، ولا يتعارض هذا مع احترام مبدأ "المساواة بين الجنسين"، فالمساواة تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات والتكافؤ دون تمييز على أساس النوع، وإنما يتم مراعاة تأثير الاختلافات القائمة على النوع في التعامل مع الظواهر المختلفة. ومن هذا المنظور ظلت الأدبيات المختلفة تهتم بالمفهومين "الأمن الإنساني"

و”النوع الاجتماعي”، وتعددت محاولات الربط بينهما وتحليل أبعاد هذا الترابط باختلاف الاقترابات البحثية.

وفي هذا الكتاب يتم تقديم محاولة لتناول العلاقة الارتباطية بين النوع الاجتماعي والأمن بمدلوله الواسع والشامل، على أساس أن الأمن والسلام في العالم بات يقوم على ”التنمية” و”الحماية الإنسانية”، أي أن تحقيق التنمية يُعد غاية عليا لحفظ وصيانة الأمن والسلام. وفي الوقت ذاته، فإن هناك علاقة ارتباطية بين ارتفاع دور المرأة في المجتمع ونزعته إلى التأكيد على التنمية والنمو وليس استخدام القوة والتوسع، وهو ما أكدته الدراسات والتقارير الدولية التي تناولت موضوع ”تمكين المرأة”، فالأخذ بمنظور ”النوع الاجتماعي” في التعامل مع الواقع الاجتماعي ومواجهة التحديات المختلفة يعكس رؤية أشمل، ويتناسب مع الرؤية الأوسع للتنمية الشاملة والمستدامة، ولا يتعارض هذا مع مبدأ ”المساواة بين الجنسين”، لكنه نتاج لتفعيل الوعي بتأثير النوع الاجتماعي.

وفي محاولة لتحليل الموضوع، ظهرت عدة تساؤلات حاولت فصول الكتاب أن تجيب عليها، ومنها: هل هناك تهديدات أمنية تعاني منها المرأة بدرجة أكبر من الرجل؟ كيف تواجه المرأة حالات الصراعات والحروب؟ وكيف تُعامل أثناءها؟ إلى أي مدى نجح المجتمع الدولي بمنظومته الأممية في وضع أطر تنظيمية وقانونية تتناسب مع ما يفرضه النوع الاجتماعي من تحديات لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة؟ ومع ظهور تهديدات أمنية مثل الإرهاب والتطرف العنيف كيف يظهر دور المرأة، هل تكون فاعلاً أم مفعولاً به؟

وواقع الأمر أن هناك العشرات من التساؤلات التي يمكن أن تهتم بها الدراسات البحثية مستقبلاً، لكن في حدود هذا الكتاب ”تحديات النوع الاجتماعي والأمن: تهديدات مركبة”، تم اختيار عدة قضايا ذات طبيعة

أمنية، وبالأدق تمثل تحديات أمنية واضحة، وتم تحليل ودراسة علاقتها بالمرأة، وكيف ظهرت تأثير النوع الاجتماعي فيها. يقدم الكتاب عشرة فصول يتناول من خلالها ما يلي:

الفصل الأول (دراسات الأمن النسوية.. بين جهود التنظير والواقع الدولي: دراسة نظرية)، يهتم بتحديد الأبعاد النظرية للعلاقة بين الدراسات الأمنية والمدرسة النسوية التي شكلت أساس دراسات النوع الاجتماعي بصفة عامة، والعلاقات الدولية كحقل معرفي بصفة خاصة.

وتتابعت فصول الكتاب لتتناول واحداً من التحديات الأمنية التي تواجه المرأة وتظهر خصوصية هذه المواجهة، فقد جاء الفصل الثاني بعنوان (المرأة والحرب: أدوار متعددة وخسائر لا متناهية)، لتوضيح أنه في كثير من الحروب والنزاعات المنتشرة، خاصة تلك التي تتسم بالطابع غير الدولي أو غير المنظم "الحروب الأهلية"، تتعرض النساء لشتى أنواع الانتهاكات التي يُجرّمها القانون الدولي، ويتناول الفصل الأطر القانونية الدولية التي تنظم هذه الحالة، ثم يناقش الأدوار المختلفة التي تقوم بها المرأة في حالات الحروب والصراعات المسلحة.

والفصل الثالث المعنون (المرأة والإرهاب: على الطريق بين المشاركة والمواجهة)، تتم فيه مناقشة الأدوار المختلفة التي ترتبط بالمرأة في ظاهرة معقدة مثل الإرهاب، سواء قيام التنظيمات الإرهابية بتجنيد النساء، أو توظيفهن، أو الدور الخاص بالمرأة في برامج مكافحة الإرهاب، وغيرها من القضايا ذات الصلة التي يحللها الفصل بكافة أبعادها، ويقدم نماذج تطبيقية على كل دور من هذه الأدوار.

الفصل الرابع من الكتاب وهو (دور النوع الاجتماعي في بناء السلام بالتركيز على دور المجتمع المدني)، يركز على محاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه النساء في بناء السلام من خلال فهم

أدوار المجتمع المدني؟. ويجادل في هذا السياق بأن أدوار النساء في داخل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال بناء السلام توفر مساحة أكبر لتأثير النساء، ومن الممكن أن تكون لها تأثيرات أكبر وأعمق على المستوى المجتمعي مقارنة بالأدوار على مستوى المفاوضات الرسمية أو المشاركة في المؤسسات السياسية والاقتصادية لدولة ما بعد انتهاء الصراع.

أما الفصل الخامس الذي جاء تحت عنوان (التجارة بالنساء: تهديد عابر للحدود)، فإنه يُبرز قضية التجارة بالنساء باعتبارها نمطًا خاصًا من الاتجار بالبشر، ويؤكد على ما تمثله من تهديد أمني دولي، فهو يرتبط بنشاط التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود ليقدم نموذجًا للجريمة الدولية المنظمة. ويقدم الفصل في تحليله دراسة العديد من الحالات التطبيقية ويدرسها بشكل مقارن لبيان كيف تعاملت الدول بخبراتها المختلفة مع هذه الظاهرة اللاإنسانية.

أما الفصل السادس المعنون (اللاجئات والنازحات: معاناة مركبة مستمرة)، فيقدم لظاهرة أخرى تتفحل ويزداد تأثيرها بشكل واضح في العقود الأخيرة. ففي ظل الصراعات الجديدة والقائمة، وتزايد أعداد اللاجئين يومًا بعد يوم، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للخطر من النساء والفتيات، تزداد المخاوف بشأن تعرضهن للاعتداء والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستبعاد من فرص التعليم والعمل، ونقص الغذاء والرعاية الصحية، وغيرها من كافة أشكال الحماية الاجتماعية. وتُلقي الدراسة الضوء على تلك المعاناة المركبة، وما تلاقيه النساء اللاجئات والنازحات من التحديات والأهوال. كما تُلقي الضوء على التجربة الفريدة لتعامل الدولة المصرية مع اللاجئات، ودمجهن داخل المجتمع المصري.

والفصل السابع (المخيمات: تهديد مزدوج للمرأة: مخيم الهول نموذجًا)، يُقدم لحالة فريدة من المعاناة والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجه

المرأة، فهو يُسلط الضوء على الوضع داخل مُخيم الهول كنموذج "للتهديد المزدوج" للمرأة في المُخيمات، وذلك من خلال التعريف الدقيق بمخيم الهول للاجئين وتركيبته السكانية والأيدولوجية، ثم تحليل المخاطر والتهديدات التي تفرضها البيئة الداخلية للمخيم على المرأة، وتأثير موقف المجتمع الدولي تجاه هذا المخيم على تنامي التهديدات المرتبطة به.

أما الفصل الثامن (المؤسسات الدولية تعزز دور المرأة في تحقيق السلم والأمن)، فهو ينحو نهجاً أعمياً برصد جهود الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة تجاه قضايا المرأة والسلم والأمن، ويحلل هذه الجهود بداية من أولوياتها وتطورها، والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، من منطلق أن المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، تلعب دوراً حيوياً لتعزيز دمج المرأة في جهود السلم والأمن الدوليين، وكذلك مساعدتها لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن كون الأمم المتحدة منبراً دولياً محورياً يسعى لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي الفصل التاسع وعنوانه (المجتمع المدني وأمن المرأة: بين التوظيف والتعزيز)، يكمل استعراض الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في الأمن والسلم من خلال مناقشة دور منظمات المجتمع المدني، نشأتها، وتطورها التاريخي، وارتباطها بقضايا المرأة، ومدى قدرتها على تحقيق نقلة نوعية حقيقية في دعم وتعزيز حقوق المرأة (دراسة حالة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية). كما يناقش الفصل أهم التحديات التي تواجه عمل هذه المنظمات للقيام بدورها، وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات والعوائق.

وأخيراً، يقدم الفصل العاشر (المرأة وإدارة قضايا الأمن والدفاع: نماذج بارزة)، بعض النماذج لقيادات نسائية بارزة، سيدات مارسن الحكم، وأدرن قضايا أمنية، وكانت لهن مواقف شديدة الوضوح والتميز فيها. وقد روعي في اختيار النماذج موضع الدراسة اختلاف الحالات الدراسية

زمنيًا وسياسيًا، وهن: مارجریت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا سابقًا، وأنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند سابقًا، وأنجيلا ميركل رئيسة وزراء ألمانيا السابقة، وبنّاظير بوتو رئيسة وزراء باكستان سابقًا.

إن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية يهدف من خلال هذا الكتاب إلى أن يقدم للقارئ العربي قضية بحثية حديثة نسبيًا تمثل واحدة من القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل الأممية، وتزداد جهود الدول في بناء استراتيجيات تعزز دور المرأة في القضايا الأمنية، وتدرك أهمية فهم تأثير النوع الاجتماعي في مواجهة التهديدات الأمنية بما يقدمه هذا الفهم من رؤية دقيقة. كما يهدف لإثراء المكتبة العربية بدراسة تأمل أن تفسح المجال لتنامي حقل معرفي وبحثي رصين في مجال الدراسات البينية التي تجمع بين الدراسات الأمنية ودراسات النوع الاجتماعي.